

اشهر من خالط جلد قدم حوله فاني الساعي في شهره
 الخلطة زكي من تم حوله ولا زكاة علي الاخر حتى يحول
 الحول علي صاحبه من يوم يزكي الا ان يخرج عنه مما قبل
 ذلك ومباراة اخري الباني بحول عيني مع وهي متعلقة بتلك
 ابي وكل واحد منهما ملك تماميا ملكا معويا يبرور حول
 فالحول صاحب للملك لا للخلطة فاذا ملك الماشية من
 ملكت عنده ستة اشهر من خالط بها وخصي ستة اشهر
 من الخلطة زكي لان الحول صاحب للملك لا للخلطة ولا
 يد من اتفق حولها فلولم يتفق لم تقع خلطتها ذكره
 وانواعها واجتمعا بتلك او منفعة في الاكثرون مراح وياه
 وببيت وراع باذنها ونحوه يرفق من هذا هو السادس من شروط
 الخلطة وهو ان يجتمع الخليطان بتلك للرقبة او منفعة باذناه
 او اعارة او باحة ولولم يجمع الناس في الاكثر وهو ثلاثة فالكثر
 من خمسة اشيا الاول المراح بضم الميم وقيل بنتها قيل هو
 حيث تجتمع الغنم للقائبة وقيل حيث تجتمع للمراخ للبيت الثاني
 الماوعني اخفاها في الما ما كمنفة ايشتا جديرا علي اخذ
 قدر معلوم لكل يوم مائة دلو مثلا او بيتا جوا حدها من
 الاخر لانه يجوز الاستيجار علي شرب يوم او يومين الثالث
 المبيت وغيره بالمسوح وموضع الحلاب الرابع الراعي بان
 يكون واحد برعي الجميع او لكل ماشية راع ويتاوانان بالفار
 علي جميعها باذن المالكين له او لها في ذلك لكثرة الغنم ولو
 كانت من القلة حيث يتقوم كل راع بما شيته دون عون غيره
 لم يكن اجتماع الرعاة علي معظمها من صنات الخلطة وكذلك
 كان

كان تملوهم من غير اذن اربابها قاله الباجي الخامس الفخري ان
 يكون واحدا شتركا او مختصا باحدها يضرب في الجميع او لكل
 ماشية فاحدها يضرب في الجميع ايضا بحصول الاتفاق فيه
 برفق بعضهم من بعض وقد علم مماران المراد بالاكثرت ثلاثة
 من الخمسة فان كان احد الثلاثة الخجل فلا بد ان تكون
 الماشية كلها من صنف واحد كضان او غزول او ايوان
 تكون من الصنفين لانه يعتبر ضرب الخجل في جميعها واما
 ان لم يكن احدها الخجل فيجوز ان تكون من صنفين كضان
 وغزول وجاموس وبقرة وهذا الورد توجه من توجه انه لا بد
 ان تكون الماشية في الخلطة من صنف واحد كما وقوله
 برفق راجع للجمع مما ذكره والمراد بالرفق بالنسبة للبيت
 والمراح الحاجة اليه حيث تعدد وبالنسبة للمرا الا شتركا
 في صنفه ما هو مباح لجميع الناس وفي الخجل جعل ما لكه اياه
 يضرب في الجميع وفي الراعي الشرنا اليد من التفاوت حيث
 تعدد وقوله واجتمعا الخ مخلوف علي قوله ان نوبت ايمها
 كما ملك الواحد ان نوبت الخلطة واجتمعا في الاكثرون الخمسة
 المذكورة بشرط ان يكون كل منها حرا مسلما كالانصاب
 حل حوله واي بالجمع اولا وبضمير التثنية ثانيا اشاره الي
 انه لا فرق بين الاثنين والاكثرون ذلك وراجع كما خذ منه
 بتركه بنسبته عدديها ولو اتفرد وفض لا حدها في القيمة
 شهده ثمرة الخلطة والمعي ان الساعي اذا اخذ من احد
 الخليطين ما وجب عليه فان الما خذ منه يرجع علي صاحبه
 بنسبة عددي ماشيته ان كان لكل وقص اتفاقا كانت

